

دعوى

| القرار رقم: (IR-2020-7)
في الاستئناف رقم: (IA-1553-2018)

اللجنة الاستئنافية الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات الزكاة وضريبة الدخل

المغاتيج:

دعوى - طلبات - القضاء بما لا يوافق الطلب الأصلي، إلغاؤه يوجب الإعادة لنظر الموضوع.

الملخص:

مطالبة المستأنف بإلغاء قرار لجنة الفصل بشأن الربط الضريبي، الذي أجرته الهيئة العامة للزكاة والدخل للأعوام من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٤م - اعترض المستأنف أمام الدائرة الاستئنافية وطلبت استرداد ضريبة الاستقطاع عن المبالغ المسددة بشأن الخدمات المقدمة خارج المملكة العربية السعودية؛ لعدم تحقق ما يوجب دفعها بموجب الأنظمة، وأن ما دفعه لم يكن لازماً عليه أداؤه لعدم توجُّب توريد ضريبة الاستقطاع عن تلك المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس - ثبت للدائرة أن قرار دائرة الفصل لا يعكس ولا يوافق الطلب الأصلي من وجود اعتراض للمستأنف يتمثل في ادعائه بحقه في استرداد مبلغ ضريبة الاستقطاع التي دفعها الفرع عن المبالغ المؤدات للمركز الرئيس للشركة الغير المقيمة، وبالتالي يكون قضاء الدائرة قائماً على غير محل النزاع وعلى غير الوجه الذي طلبته المستأنف أصلًا في اعترافه - مؤدي ذلك: إلغاء القرار محل الطعن وإعادة نظر القضية أمام لجنة الابتدائية.

الواقع:

الحمد لله وحده، والصلة والسلام على من لا نبي بعده:

إنه في يوم الثلاثاء ٢٣/١١/١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠/٠٧/١٤، اجتمعت الدائرة الاستئنافية الأولى لمخالفات ومنازعات ضريبة الدخل؛ وذلك للنظر في الاستئناف المقدم بتاريخ ٢١/٦/١٤٣٩هـ، الموافق ٢٠١٨/٠٦/٢١م، من فرع شركة (...)، على قرار لجنة الاعتراض الزكويه الضريبية الابتدائية الأولى في

الرياض، رقم (٢٥) لعام ١٤٣٩هـ، الصادر في القضية رقم (١٧/٣٨) المقامة من المستأنف في مواجهة الهيئة العامة للزكاة والدخل، والذي قضى القرار الابتدائي فيها بما يأتي:

أولاً: قبول الاعتراض المقدم من المكلف فرع شركة (...), على الربط الضريبي وضريبة الاستقطاع للأعوام من ١٤٢٠م حتى ١٤٢١م شكلاً.

ثانياً: وفي الموضوع:

رفض اعتراض المكلف وتأييد الهيئة باعتبار شركة (...) (المركز الرئيس) منشأة دائمة تخضع لضريبة الدخل طبقاً لحيثيات القرار.

وحيث لم بلقَ هذا القرار قبولاً لدى المدعيه فرع شركة (...), تقدمت إلى الدائرة بلائحة استئناف تضمنت ما ملخصه الآتي:

قامت الشركة بسداد ضريبة استقطاع بواقع ١٥٪ عن الدفعات التي تمت إلى شركة (...) -فرنسا- (المركز الرئيس للفرع)، عن الخدمات الفنية، وبعد سداد ضريبة الاستقطاع، قدّم فرع شركة (...) نيابة عن شركة (...), طلب استرداد ضريبة الاستقطاع عن المبالغ المسددة بشأن الخدمات المقدمة خارج المملكة العربية السعودية؛ لما يراه من عدم تحقق ما يوجب دفعها بموجب الأنظمة، وبما يجب أخذها في الاعتبار من أحكام مرتبطة بذلك تضمنتها الاتفاقية الضريبية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا.

وبعد الاطلاع على المذكرات الخاصة بالاستئناف، وبعد فحص ما احتواه ملف القضية من أوراق ومستندات، تقرر لدى الدائرة أن القضية قد أصبحت جاهزة للفصل وإصدار القرار في موضوعها.

الأسباب:

وحيث إنه بمراجعة مستندات القضية ولائحة الاستئناف المقدمة من الشركة المستأنفة تبيّن للدائرة استيفاء شروط نظر الاستئناف شكلاً، وفقاً للشروط المنصوص عليها في الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة؛ الأمر الذي يكون معه طلب الاستئناف مقبولاً شكلاً لتقديمه من ذي صفة، وخلال المدة النظامية المقررة للجرأة.

ومن حيث الموضوع: فإنه بعد الاطلاع على ملف القضية وما احتواه من أوراق، وما جاء في لائحة الاستئناف، وحيث إنه بعد تأمل الدائرة والتداول بشأن موضوع طلب المستأنف تبيّن للدائرة أن طلب المستأنف عند نظر اعتراضه كان قائماً على أساس استرداد ضريبة الاستقطاع التي دفع مبالغها ووردها للهيئة فرع الشركة (منشأة دائمة لغير مقيم)، مقابل ما تم دفعه إلى المركز الرئيس

في فرنسا لخدمات قدمت لذلك الفرع لتنفيذ العقود داخل المملكة، وذلك على أساس ما يدعيه المستألف من أن ما دفعه لم يكن لازماً عليه أداؤه لعدم توجّب توريد ضريبة الاستقطاع عن تلك المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس. وحيث إن المستألف لا يزال مصرًا من خلال مذكرة الاستئناف التي قدمها للطعن على القرار، والمؤرخة في ١٤٣٩ / ٠٧ / ٢٠١٥هـ، أن طلبه يتمثل في أحقيته باسترداد ضريبة الاستقطاع التي تم توريدتها للهيئة عن تلك المبالغ المدفوعة للمركز الرئيس، وحيث إنه بعد اطلاع الدائرة على القرار الابتدائي تبيّن لها أن اللجنة المصدرة له، لم تبحث هذا الطلب في ضوء ما قدمه المستألف من أسانيد لدعم وجهة نظره بعدم أحقيّة الهيئة في الحصول على ضريبة الاستقطاع لعدم تحقق موجبها من وجهة نظرهم، وبالنظر إلى أن مكمن النزاع ومرتكبه كان قائماً في الأساس على تحقيق وبث هذا الطلب، وحيث إن اللجنة مصدرة هذا القرار قامت ببحث ما كان من دفاع للهيئة في حقها كما ترى في استبقاء تلك المبالغ المدفوعة باعتبارها ضريبة على الدخل للشركة الغير المقيمة، وحيث لم تبيّن للدائرة سبب بث القضية والنزاع على مثل الوجه الذي طلبه الهيئة بافتراض في الدعوى، وحيث لم يثبت كذلك استجابة اللجنة لما طلبه الهيئة بافتراض صحته أنه طلب عارض مرتبط بطلب المستألف الأصلي، وحيث إن تقرير اللجنة في منطوق قرارها لا يعكس ولا يوافق الطلب الأصلي من وجود اعتراض للمستألف يتمثل في ادعائه بحقه في استرداد مبلغ ضريبة الاستقطاع التي دفعها الفرع عن المبالغ المؤدات للمركز الرئيس للشركة الغير المقيمة، وبالتالي يكون قضاء اللجنة قائماً على غير محل النزاع وعلى غير الوجه الذي طلبه المستألف أصلًا في اعتراضه؛ إذ إن موجب ضريبة الاستقطاع مختلف بالكامل عما يتوجب على المكلف من ضريبة على الدخل عند احتساب الوعاء الضريبي له، وحيث جاء بحث النزاع والنتيجة التي توصل إليها القرار منبئاً عن الطلب الأصلي للمكلف دون التصدي لبيان مآلاته سوى ما كان من إشارة له في منطوق القرار يجعل المبلغ المطلوب استرداده محسوباً ضمن الوعاء الضريبي لضريبة الدخل لمكفل آخر، الأمر الذي يتعلق معه عدم صحة الأساس الذي بنى عليه القرار قضاءه في عدم الفصل والبت بعد البحث والاستقطاع في طلب الاعتراض المقدم من المكلف، وحيث كان الأمر كما ذكر؛ فقد تقرر لدى هذه الدائرة إلغاء القرار الابتدائي، وإعادة موضوع الاعتراض لنظر النزاع فيه من جديد في ضوء طلب المستألف تحديد أحقيّته في استرداد المبالغ المدفوعة باعتباره فرعاً للشركة (منشأة دائمة لغير مقيم)، للشركة الغير المقيمة (المركز الرئيس)، ومدى توجّب هذه الضريبة عن تلك المبالغ المدّعى بدفعها دون تحقق موجبها على نحو ما يدعيه في ضوء ما تقرره أحكام النظام الضريبي ولائحته التنفيذية وما جاء ضمن الاتفاقية الخاصة بمنع الإذدواج الضريبي بين حكومة المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا عند أداء تلك المبالغ إلى الجهة الغير المقيمة في فرنسا، والاقتصر على ذلك الطلب عند نظر موضوع الاعتراض، ما لم تكن هناك طلبات عارضة مرتبطة بالطلب الأصلي يتم إثارتها أمام الدائرة

من قبل أي طرف من أطراف الخصومة، في ضوء ما تقدّره الدائرة بشأنها من قبول أو رد عند نظرها لمحل النزاع وقفل باب المراجعة بعد أن يوجه السؤال الخاتمي للطرفين بتضييق طلباتهم النهائية، والبُلْت في موضوع تلك الطلبات وفق ما يقتضيه النظر القضائي لها على نحو ما تستقر عليه قناعة الدائرة عند الفصل في تلك الطلبات.

القرار:

وببناء على ما تقدم، وباستصحاب ما ذكر من أسباب؛ قررت الدائرة بالإجماع ما يأتي:

أولاً: قبول الاستئناف شكلاً من مقدمه المكلف فرع شركة (...), سجل تجاري رقم (...), ورقم مميز (...), ضد القرار رقم (٢٥) لعام ١٤٣٩هـ، الصادر عن لجنة الاعتراض الزكوية الضريبية الابتدائية الأولى في الرياض.

ثانياً: وفي الموضوع: إلغاء القرار الابتدائي وإحالة الاستئناف لنظر موضوعه من جديد لدى الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، في ضوء طلب المستأنف بأحقيته في استرداد المبالغ المدفوعة كضريبة استقطاع من فرع الشركة (منشأة دائمة لغير مقيم)، للشركة غير المقيمة (المركز الرئيس)، للأسباب والحيثيات الواردة في هذا القرار.